IUGJHR
Vol 26, No 2, 2018, pp 323-357

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2017-05-02)، تاريخ قبول النشر (2017-08-08)

جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية

د. منى نمر الشيشنية [1,*]

[1] جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: ZOHAIR2007@hotmail.com

الملخص:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية، لها عواملها، وأسبابها، وآثارها على الفرد، والأسرة، والمجتمع، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية من وجهة نظر المتهمين بارتكاب جرائم القتل في سجن غزة المركزي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية، وطورت استبانة في ضوء الأدبيات السابقة والبحوث ذات العلاقة، حيث كانت الاستبانة في صورتها النهائية عبارة عن (47) فقرة، طبقت على عينة بلغت (155) متهماً بجريمة القتل في سجن غزة المركزي بنسبة (50%) من إجمالي المتهمين، واستردت الباحثة (129) استبانة صحيحة. وجرى تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية، وباستخدام مجموعة من الاختبارات الوصفية والاستدلالية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن درجة تقديرات عينة الدراسة لأسباب ارتكاب جريمة القتل بلغت (64%)، وجاء البعد الديني في المرتبة الأولى بوزن نسبي (71.42%)، يليه البعد الاجتماعي بوزن نسبي بلغ (64.82%)، ثم البعد الاقتصادي بوزن نسبي (62.14%)، وجاء في المرتبة الأخيرة البعد النفسي بوزن نسبي (59.78%). وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل: التفكك الأسري بوزن نسبي (70.24%)، ثم تفشي الإدمان في المجتمع بوزن نسبي (70.24%)، ثم انحراف أفراد الأسرة، وبوزن نسبي (68.54%). كما أوضحت نتائج تحليل البيانات أنه لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري ومكان الإقامة، وصلة القرابة مع القتيل، فقط ظهرت فروق تعزى لمتغير نوع الجريمة. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بأهمية تقديم الإرشاد النفسي والديني للمراهقين حول جريمة القتل وآثارها الاجتماعية، كذلك أوصت بضرورة تقديم المساندة الاجتماعية والدعم النفسي لذوي القتل الخطأ.

كلمات مفتاحية: جرائم القتل - الاجتماعية.

Killing Crimes: factorings and Social Impact "A field study at the defendants in prison Gaza Central"

Abstract

Considered crime is a social phenomenon, with its parameters, their causes and their effects on the individual, family and society, the study aimed to reveal the reasons for the murder, and social impacts from the perspective of those accused of the killings in Gaza Central Prison, and to achieve objectives of the study the researcher used the descriptive and analytical approach to the appropriateness of the nature of the current study, and developed a questionnaire in the light of previous literature and research related to, where the resolution in its final form is a (47) items, were applied to a sample of (155) accused of murder in the central prison in Gaza (50%) of the total of the defendants, and recovered the researcher (129) to identify incorrect. Data analysis was based on statistical analysis Package for Social Sciences, and using a set of descriptive and reasoning tests.

The study found a range of results was most important that the degree of sample estimates of the reasons for committing the crime of murder was (64%), came the religious dimension of the first prize with a relative weight (71.42%), followed by the social dimension relative weight was (64.82%), then the economic dimension weight relative (62.14%), and was the last level psychological dimension relative weight (59.78%). The most social impacts of the murder: family disintegration relative weight (70.24%), then the prevalence of addiction in the community relative weight (70.24%), then the deviation of family members, and relative weight (68.54%). The results of data analysis also showed that there are no differences between the averages of sample estimates of the study on the reasons for the crime of murder and social impact attributable to the variables: age, education level, monthly income, place of residence, and kinship with the deceased, it appeared only differences due to the variable Nog crime.

In light of the results of the study the researcher recommended the importance of providing psychological and religious counseling for adolescents about the murder and social impact, as well as recommended the need to provide social support and psychological support for people with manslaughter.

Keywords: Killing Crimes - Social Impact

المقدمة:

كانت ولازالت جريمة القتل من أبشع الممارسات التي يقوم بها الإنسان؛ حيث تعد اعتداء وانتهاكاً واضحاً وصريح على حق مقدس من حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، إذ باتت جريمة القتل سريعةً ومستسهلة؛ للخلاص من المشكلات، نتيجة القصور في الأنظمة، والقوانين، والتشريعات، وتراجع مستوى التنشئة الاجتماعية السوية، وعدم ارتباط القوانين بالنظام الإسلامي والقانون الرباني.

والجريمة بشكل عام ظاهرة اجتماعية، وخلقية، وسياسية، وأمنية، واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية؛ وهي عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة، وأن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي ([1]). والجريمة موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود أشد سحقاً وأبعد تحوراً مما بلغه التاريخ، فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما أُخرج من الجنة حتى قدم للشر قرباناً، فسفح دم أخيه ظلماً وعدواناً وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض.

ويتفق علماء الاجتماع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية؛ حيث تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد، فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر الفرد والمجتمع معاً، لذا اعتمدت المجتمعات قوانين جنائية، وحددت لكل جناية عقوبة ([2]).

ويرى العبدالله (2011م) أن للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة بارتكاب الجريمة، حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره، فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية، هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً، وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن، وهؤلاء الأشخاص هم أفراد أسرته، ومدرسته، ومحيطه الاجتماعي، وأصحابه ([3]).

وترى الباحثة بأن القتل هو جريمة وظاهرة اجتماعية قديمة، وخطيرة، ومستمرة، رافقت البشرية ولازالت ترافقها، وإن تغيرت الأدوات، والأنواع، والصور، والمظاهر طالما أن للنفس البشرية طموحاً، وهوىً، وأهدافاً، وقدراً من الفجور، هذا ولا ننسى وجود شيطان يلازم البشرية يوسوس لها بالسوء، ويشجعها

[1] (الجميلي، فتحية عبد الغني. (2001م). الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، عمان: دار المكتبة الوطنية، ص 35).

[2] (البشير، مازن. (2009م). مبادئ علم الإجرام، بغداد: دار الكتب والوثائق، ص 1).

[3] (العبدالله، نوري سعدون. (2011م). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، (1)، ص 132).

ويغريها على اقتراف الآثام لقوله تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ ﴾ ([4]). كذلك لا يمكن تجاهل الهوى لقوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥٣ ﴾ ([5]).

وقد أكدت نتائج دراسة (القحطاني، 2010م) على أن جريمة القتل لها آثار اجتماعية متعددة أهمها: انتشار الجريمة الجنسية، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية، وضعف الوازع الديني، وبينت أيضاً أن معظم مرتكبي جريمة القتل من الأميين، وأن هناك معدلات مرتفعة في المدن. وانطلاقاً من ذلك تسعى الباحثة لدراسة جريمة القتل كظاهرة اجتماعية، وتتعرض لبعض أسبابها والعوامل المؤدية لارتكاب الجريمة، وأنواعها، وأهم الآثار الاجتماعية المترتبة عليها.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

يواجه قطاع غزة تحديات متعددة، منها يتعلق بالانقسام الفلسطيني، ومنها ما يتعلق بالحصار الإسرائيلي، وهذه العوامل انعكست على الحياة الثقافية والاجتماعية، وبمرور الوقت أصبحت الحالة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية متردية جداً، وهي مظاهر كافية لانتشار شتى أنواع الجرائم، ومنها السرقة، والنصب والاحتيال، والقتل، وغيرها من الجرائم، وشعوراً من الباحثة بمسؤولياتها تجاه مجتمعها، اهتمت بالبحث عن أسباب جرائم القتل، وآثارها الاجتماعية، لعلها تتوصل إلى سبل تفيد في خفض معدلات جريمة القتل، خاصة وأن سجن غزة المركزي يحوى (310) متهماً بجرائم قتل، ولكل منهم دافع، وعوامل، وظروف مختلفة، وهو معدل مرتفع نسبياً. لذا تنحصر مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما طبيعة وخصائص مرتكبي جريمة القتل في قطاع غزة؟

2- ما أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة؟

3- ما أهم الآثار الاجتماعية لارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة؟

4- هل توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، ومكان الإقامة، ونوع الجريمة، وصلة القرابة مع القتيل؟

[4] (الشمس: 7 – 8).

[5] (يوسف: 53)

ثانياً: أهمية الدراسة.

(1): أهمية نظرية.

- تعد جريمة القتل من أخطر الجرائم؛ حيث تؤثر في البناء الأسري والاجتماعي سلباً؛ وغالباً ما تسبب تفكك الأسرة، وبالتالي تفكك المجتمع واستقراره، وجريمة القتل تهدد الأمن الاجتماعي والحياة الهادئة.
- تعد الدراسة مهمة؛ كونها تسعى للوقوف إلى بعض خصائص مرتكبي جريمة القتل، وأهم أسباب هذه الجريمة، فهي من الجرائم المعقدة؛ نظراً لتعدد أسبابها، وأبعادها، ومظاهرها، كما أنها من الجرائم التي قد تنشأ نتيجة جرائم تسبقها، ومن جهة أخرى قد تؤول إلى نشوب خلافات، وصراعات، وخصومات بين أسرة الجاني والمجني عليه نتيجة لثقافة العار والثأر.
- الوقوف على الآثار الاجتماعية لجريمة القتل، وبالتالي الحد من العوامل الدافعة لها. كما أن دراسة مؤشرات القتل ومعدلاته وآثاره؛ يفيد في الكشف عن مستوى الأمن الشخصي، والأمن العام والاستقرار الاجتماعي؛ وجدير بالذكر أن قطاع غزة شهد خلال الفترة الأخيرة العديد من حالات القتل لأسباب مختلفة، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد وقعت خلال عام 2016 والربع الأول من عام 2017م، 16 جريمة قتل جنائية، بمعدل جريمة كل شهر؛ راح ضحيتها 9 رجال و6 نساء وطفل واحد، منهم 5 حالات قتل بسبب خلافات اسرية، 4 حالات بسبب خلافات مالية وشخصية، و4 حالات بدافع السرقة، 2 بسبب ثأر عائلي، وواحدة بالخطأ، وأيضا من 6 حالات قتل لنساء 3 منهم بدافع السرقة، 2 بسبب خلافات أسرية، وواحدة بالخطأ. وحول التوزيع الجغرافي لحوادث القتل في محافظات قطاع غزة خلال فترة 16 شهراً السابقة، تبين أن 8 حالات قتل وقعت في نطاق محافظة غزة، و4 في نطاق محافظة خانيونس، و2 في رفح، وحالة وقعت في محافظة شمال غزة، وأخرى وقعت في محافظة الوسطى، ومن ذلك يتبن أن المدن الكبيرة استحوذت على النسبة الكبيرة من حوادث القتل، بسبب الكثافة السكانية العالية. ولا شك أن هناك تداعيات خطيرة جداً على انتشار ظاهرة جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما سوف يؤثر على قوة وتماسك المجتمع الفلسطيني، وقدرته على الصمود التحدي في مواجهة التحديات، وخاصة التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني غير منظمة، وعلى الرغم أنها مرتبطة بصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، إلا أن انتشار هذه الآفة أصبح يهدد المجتمع الفلسطيني وتهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، مما يتطلب من الجميع الوقوف عند مسؤوليته والبحث عن مخرج للأزمة الحالية قبل فوات الأوان.

(2): أهمية تطبيقية.

تفيد نتائج الدراسة القائمين على:-

- **سجن غزة المركزي:** من خلال لفت انتباههم حول الأسباب المتعددة لجريمة القتل، وخصائص مرتكبي جريمة القتل، بما يتيح لهم فرصاً لفهم الجريمة، والتنبؤ بإمكانية حدوثها قبل وقوع الحدث.
- **مؤسسات التنشئة الاجتماعية:** في توضيح لهم أسباب جريمة القتل وآثارها وبذلك يلفت انتباههم حول مراقبة الشباب الفلسطيني، والحد من السلوك الإجرامي لديهم،
- **مؤسسات التنشئة الاجتماعية** : في التوصل إلى آليات تتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية السوية.
- **أسر الجناة والمجني عليهم:** ما تعكسه جريمة القتل على أسرة الجاني وأسرة المجني عليه، وترى الباحثة بأن نتائج الدراسة قد تفتح آفاقاً لفهم أعمق حول قضايا جرائم القتل، بما يحقق الدمج الاجتماعي لأسرة الجاني.
- **برامج الإصلاح والإرشاد داخل السجون:** في توضيح أسباب ارتكاب الجريمة، وهذا يقودهم إلى صياغة برامج إصلاح وإرشاد للجناة وغيرهم من أفراد المجتمع الفلسطيني يحقق لهم حياة هادئة مطمئنة.
- **الباحثين والمهتمين:** حيث تثري المكتبة الفلسطينية والعربية بموضوع لم تتناوله الدراسات والبحوث – في حدود علم الباحثة–؛ خاصة وأن جريمة القتل لها مظاهر وأسباب متعددة ومتجددة، وقد تفتح الدراسة آفاقاً لدراسات مستقبلية بنفس الاتجاه.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن الدراسة تسعى إلى ما يلي:

1- تحديد على بعض العوامل المرتبطة بجريمة القتل من خلال فهم طبيعة وخصائص مرتكبي جريمة القتل الشخصية في قطاع غزة.

2- تحديد أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة.

3- تحديد عن أهم الآثار الاجتماعية لارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة.

4- تقدير الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، ومكان الإقامة، ونوع الجريمة، وصلة القرابة مع القتيل.

رابعاً: فرضيات الدراسة.

(1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير العمر.

(2): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

(3): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير الدخل الشهري.

(4): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير مكان الإقامة.

(5): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير نوع الجريمة.

(6): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير صلة القرابة مع القتيل.

خامساً: حدود الدراسة.

1- **الحدود الموضوعية:** بحثت الدراسة الحالية في أهم أسباب ارتكاب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية، حيث حددت الباحثة الأسباب في أربعة أبعاد رئيسة: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد النفسي، والبعد الديني.

2- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2017/2016م).

3- **الحدود المكانية:** طُبقت الدراسة في سجن غزة المركزي.

4- **الحدود البشرية:** أجريت الدراسة على عينة من النزلاء المتهمين بجريمة القتل، حيث بلغ عددهم (129) متهماً ومتهمة.

سادساً: مصطلحات الدراسة.

الجريمة:

ورد في لسان العرب أن الجريمة لغةً من جرم، والجرم تعني القطع، جرمه يجرمه جرماً، أي قطع، وقطعة، والجريمة تعني الذنب ([6]). وورد لفظ الجريمة في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى:

[6] (ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003م).لسان العرب، (15) جزء، دار صادر، بيروت، لبنـــان، ص 5711).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ ([7]). وقوله تعالى في لفظ صريح عن المجرمين: ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ ([8])، وجرم يعني ارتكاب الذنوب والمعاصي.

عرف السيد (2008م) الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية سلبية، تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة الصراعات والتناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء ([9]). وتتفق الباحثة مع تعريف (السيد، 2008م).

جريمة القتل:

تعمد الجاني الاعتداء على المجني عليه، وتعمد قتله مستعملاً في ذلك الآلة القاتلة، مما أدى إلى موت المجني عليه نتيجة هذا الاعتداء ([10]).

وتعرف الباحثة جريمة القتل بأنها اعتداء فرد (الجاني) على فرد، أو عدة أفراد (المجني عليه) بقصد أو غير قصد، مما أوقع المجني عليه قتيلاً.

العوامل:

تُعرف الباحثة العوامل بأنها مجموعة من الأسباب التي أثرت في سلوك الفرد ليرتكب جريمة القتل، وقد تكون اجتماعية، أو اقتصادية، أو نفسية، أو دينية.

الآثار الاجتماعية:

هي آثار تنعكس على المجتمع، أو أحد مكوناته ؛ نتيجة ارتكاب جرائم القتل، مثل: الفقر، والبطالة، وانتشار المخدرات، والتفكك الأسري، والانحرافات بأنواعها وأشكالها.

أدبيات الدراسة النظرية

تناولت الباحثة خلال العرض النظري للدراسة مفهوم الجريمة، وجريمة القتل، والعوامل المسببة، وأنواع القتل، وآثار الجريمة النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

---

[7] (النحل: 109).

[8] (المرسلات: 46).

[9] (السيد، رمضان. (2008م). الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 152).

[10] (القحطاني، محمد ناصر. (2010م). جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية، ص 5).

أولاً: مفهوم جريمة القتل.

لاحظت الباحثة أن هناك اختلافاً حول تعريف الجريمة، ووجدت أن أسباب هذا الاختلاف هو وجود وجهات نظر قانونية، ونفسية، واجتماعية، وستقوم الباحثة بعرض تعريفات الجريمة من وجهات نظر مختلفة على النحو الآتي:

الجريمة في القانون: كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس.

والجريمة في علم النفس: سلوك متعمد وغير مشروع يصدر نتيجة اضطرابات نفسية، وصراعات داخلية لإشباع حاجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف، وقد يمتد هذا السلوك بالتمادي لارتكاب عدة جرائم ليصبح السلوك الإجرامي كسمة ([11]).

والجريمة في علم الاجتماع: عَرَفَها (تارد) أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وتتأصل في المجتمع عن طريق التقليد والمحاكاة ([12]). فيما عرف (كارفو) الجريمة بأنها عمل ضار، ويجرح مشاعر الآخرين ([13]). وعرف تشيرز هايل وآخرون الجريمة بأنها كل عمل مخالف للأوامر السماوية مثلما جاء بالقرآن الكريم ، والتوراة، والإنجيل ([14]). وترى الباحثة بأن الجريمة هي فعل تعتقد الجماعة، وساد لديهم بأنه ضار بمصالحهم، سواء أكان ذلك عمداً أو خطأ، وسبق الإشارة بأن الباحثة تتفق مع تعريف (السيد، 2008م) للجريمة.

وتُعرف الجريمة في الإسلام بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، أو هي إتيان فعل محرم، أو معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه. وذكر (عودة 2005م) بأن علماء الشريعة اتفقوا على أن للجريمة ثلاثة أركان، وهي ([15]):

1- الركن الشرعي: يتمثل بالنص الذي يحدد حرمة القيام، أو ترك القيام بعمل وعقوبته.

2- الركن المادي: ويمثل إتيان العمل الذي نراه بالفعل أو الامتناع عن الفعل.

3- الركن المعنوي: وهو أن يكون الإنسان عاقلاً مكلفاً فاهماً للتكليف عند ارتكاب الجريمة أو مسؤولاً عن جريمته.

---

[11] (العبدالله، نوري سعدون. (2011م). مرجع سبق ذكره، ص 134).

[12] (السيد، رمضان. (2008م). مرجع سبق ذكره، ص 152)

[13] (العبدالله، نوري سعدون. (2011م). مرجع سبق ذكره، ص 134).

[14] (Chris, H. Keith, H. Emma, W. (2005). Criminology. By oxford university press. Inc, New York, p. 11)

[15] (عودة، عبدالقادر. (2005م). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 69).

وتُعرف جريمة القتل بأنها تعمد الجاني الاعتداء على المجني عليه، وقتله، مستعملاً في ذلك آلة قاتلة مؤدية للموت ([16]).

وتختلف الباحثة مع التعريف السابق؛ كونه اقتصر على القتل العمد، وعرفت الباحثة جريمة القتل على أنها اعتداء فرد (الجاني) على فرد أو عدة أفراد (المجني عليه) بقصد أو غير، قصد مما أوقع المجني عليه قتيلاً.

ثانياً: العوامل الاجتماعية لجريمة القتل.

يعيش الفرد في وسط محيط اجتماعي يؤثر فيه، ويتأثر به، وأساس تعريف الجريمة في علم الاجتماع كان مرتبطاً بالعلاقات والصراعات مع القيم والعادات الاجتماعية، والخروج عنها بفعل غير مقبول اجتماعياً. والعوامل الاجتماعية تعبر عن كافة الظروف التي تحيط بالشخص وتساعده على السلوك الإجرامي والقيام بالقتل. وأورد الغامدي (2010م) هذه العوامل على النحو الآتي ([17]):

1- تراجع دور وسائل الضبط الاجتماعي، وتفكك بعض الأسرة، والتنشئة الأسرية غير السوية.
2- العوامل الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.
3- تراجع دور التربية والتعليم في مواجهة عوامل وأسباب انتشار الجريمة.
4- تصدع الشخصية، واختلاف بناء الشخصية السوية القادرة على مواجهة صعاب الحياة، وتحقيق الاتزان الانفعالي.
5- العوامل النفسية: مثل التوتر والضغوط، والقلق، والشعور بالاغتراب.
6- العوامل البيولوجية.
7- العوامل السيكوسوماتية.

أما العبدالله (2011م) فأشار إلى أن العوامل المرتبطة بجريمة القتل، ومجمل الجرائم تتمثل بالآتي ([18]):

1- الأسرة: كونها المؤسسة التربوية الأولى، والأسرة المفككة تدفع أفرادها لسلوك انحرافي إجرامي.
2- المدرسة والتعليم: تعمل المدرسة والمؤسسات التربوية على تهذيب الأفراد، وتحسين سلوكهم، وبالتالي فإنها تؤثر في شخصيتهم، وسلوكهم الحالي والمستقبلي.

---

[16] (زيد، محمد إبراهيم. (1980م). مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ص 32).

[17] (الغامدي، عبد العزيز بن محمد. (2010م). علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص ص 18 – 19).

[18] (العبدالله، نوري سعدون. (2011م). مرجع سبق ذكره، ص ص 142 – 148).

3- الأصدقاء والرفقاء: من أهم أسباب ارتكاب الجرائم، فاختلاط الفرد بأصدقاء إجراميين، يتأثر بهم بسرعة، ويبدأ بتقليدهم، أو بمشاركتهم بسلوكهم الإجرامي.

4- البيئة السكنية: أغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية في وصف الأعمال الإجرامية.

5- بيئة العمل: بيئة العمل هي وسط اجتماعي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنته، فإن تكيف مع بيئة العمل ينعكس ذلك على سلوكه، بينما إن لم يتمكن من التكيف قد يلجأ لتصرفات وسلوك سيء يغلب عليه الانتقام.

6- ضعف التربية الدينية: للجانب الديني أثر فاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي، وتعزيز القيم والاتجاهات السلمية نحو الآخرين، وحقهم في الحياة، وإن ضعف الوازع الديني من أكثر العوامل التي تؤدي إلى الفرد لسلوك سلبي، واستهتار بحقوق الآخرين.

وترى الباحثة بأن العوامل الاقتصادية لها أثر بالغ في ارتكاب الجريمة، حيث أكد الدكتور علاء الدين عبيد على أن أسباب القتل ودوافع الجريمة متعددة، وتأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمتها بالنسبة للمجتمع الفلسطيني؛ نظراً لضعف الحالة الاقتصادية التي يعيشها سكان قطاع غزة، وفي المقابل رأى بأنها فردية الدوافع، وترتبط بجرائم أخرى مثل : السرقة، وتعاطي المخدرات، والجريمة الجنسية ([19]).

ثالثاً: آثار جريمة القتل.

لجريمة القتل آثار متعددة، وتختلف من فرد لآخر، ومن جهة لأخرى، واطلعت الباحثة على بعض حالات جريمة القتل، وتواصلت مع بعض أسر الجناة وأسر المجني عليهم، وتوصلت إلى مجموعة من الآثار السلبية لجريمة القتل، وتعرضها الباحثة بما يلي:-

(1): الآثار النفسية لجريمة القتل:

- تؤثر جريمة القتل في كافة جوانب الشخصية عند الفرد الجاني، وتنعكس عليه سلباً، وقد تحدث لديه الانفصال في الشخصية.
- تسبب جريمة القتل خوف الفرد من المجتمع، وانسحابه منه، وتكوين أقل ما يمكن من العلاقات معه.
- إثارة الهلع والخوف، وضعف الشعور بالأمن لدى أفراد المجتمع.

[19] عبيد، علاء الدين. (2017م). *أسباب ودوافع جريمة القتل من منظور علم الإجرام. يوم دراسي بعنوان: ظاهرة القتل في قطاع غزة الدوافع ووسائل المعالجة*. العيادة القانونية بكلية الحقوق في جامعة الازهر-غزة بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة غزة ضمن مشروع "رؤى جديدة لتطوير التعليم القانوني بالشراكة مع سواسية البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز سيادة القانون: العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بغزة.

- تناثر الأهداف والتوقعات لدى كافة أفراد المجتمع، ومع انتشار مظاهر ونسب الجريمة يزداد التوتر النفسي لديهم.
- يشعر الفرد الجاني أو حتى أفراد المجتمع بحالة من الاغتراب؛ نتيجة تفاقم أعداد الجريمة.

(2): الآثار الاجتماعية لجريمة القتل:

- تؤدى جريمة القتل إلى انسحاب الفرد من المجتمع، وعزلته، وضعف الشعور بالانتماء للمجتمع الذى يعيش فيه ويتفاعل معه.
- تؤدى جريمة القتل إلى خوف الفرد من المجتمع الذى يعيش في وسطه، وهذا الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد للمجتمع، ويقتل مبادراته في خدمة المجتمع، والتضحية من أجله.
- لا تهدد جريمة القتل الفرد فحسب؛ بل تهدد الجماعة أيضاً، وتهديد الجماعة يدفعها إلى العزلة، والتمرد عليه، وعدم الاستعداد على التعاون معه، أو التفكير بالهجرة.
- جريمة القتل تنشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع، وهذه الفوضى وهذا الارتباك لا يشجع على بلوغ ما يريد تحقيقه من أهداف.
- جريمة القتل عندما تنتشر في المجتمع، فإنها لا بد أن تجلب له العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى كالسرقة، وانحلال القيم، وانهيار المعايير، والمقاييس الأخلاقية والسلوكية، وتلكؤ المؤسسات في أداء مهامها ووظائفها الأساسية.

(3): الآثار الاقتصادية لجريمة القتل:

- تؤدى جريمة القتل إلى انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد، وإذا انقطعت هذه المصادر فان أسرته سوف تتضرر اقتصاديا وماديا، وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر نتيجة جريمة القتل التي تعرض لها.
- تكسر جريمة القتل الهمم في العمل والانتاج؛ خوفاً من تعرضهم لجريمة القتل، وعدم عمل الأفراد او توقفهم عن العمل يؤثر سلبا في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وهذا ينتج عنه ارتفاع الأسعار، وانتشار الفقر والبطالة، وبعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم.
- عندما تسود جريمة القتل وتنتشر في ربوع المجتمع، فإن هذا يقود إلى غياب الأمن والطمأنينة والاستقرار في المجتمع، وغياب الأمن لا يشجع على الاستثمار، والإنتاج، والتوفير، الأمر الذى يقود إلى تقليص أو انعدام الأنشطة الاقتصادية والتنموية، وهذا ينعكس سلبا على المستوى المعيشي والاقتصادي للمجتمع ككل.

- جريمة القتل عندما تنتشر وتتفاقم في المجتمع، فإن المسؤولين لا يستطيعون القضاء عليها وتخفيف طاقاتها إلا بعد مواجهتها والتصدي لها، إلا أن المواجهة والتصدي لجريمة القتل لا يمكن أن تتم إلا بعد إنفاق مبالغ مالية كبيرة من قبل الجهات الحكومية.

كذلك تعتقد الباحثة أن جريمة القتل من أعظم الجرائم التي تؤثر سلباً في الحياة الاجتماعية، فهي تشير إلى ضعف الاستقرار والأمن الاجتماعي، وتسهم في خفض روح الانتماء. وفي قطاع غزة فإننا بحاجة إلى الوقوف على أسبابها، والحد من مظاهرها بشتى الوسائل، ويفترض تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بقانون العقوبات؛ لأن ذلك يمنع تكرار الجريمة، أو العودة لها، لقوله تعالى﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾: ([20]).

الدراسات السابقة

تعرض الباحثة من خلال هذا الجزء الدراسات السابقة المرتبطة بجريمة القتل، والعوامل الاجتماعية وآثارها. حيث عرضت الدراسات السابقة وفق تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم، وسيتم التعقيب على أهم ما جاء فيها.

1- **دراسة العبد الله (2011م) بعنوان: "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي".** هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية لجريمة القتل، ولتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، وكانت الأداة الأساسية عبارة عن استبانة، طبقت على عينة بلغت (60) متهماً بجرائم مختلفة من مديرية الأنبار. وخلصت الدراسة إلى أن الجنس له علاقة بالجريمة، وأن العمر له علاقة بالجريمة، وتظهر الجريمة بنسبة مرتفعة عند الشباب، وأن نسبة غير المتزوجين أعلى من غيرهم، واتضح أن مرتكبي الجريمة من ذوي الدخل المحدود، وبينت النتائج أن أسباب ارتكاب الجريمة: التفكك الأسري، والمستوى التعليمي الضعيف، وتدهور الحالة المادية والصحبة السيئة، وضعف وسائل الضبط، والبطالة، والألعاب الإلكترونية، والعمل الإجرامي كموروث.

2- **دراسة ممادو (Mamadow, 2011) بعنوان: "الآثار النفسية والاجتماعية لجرائم القتل".** هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الخصائص المشتركة لدى عينة من مرتكبي جرائم القتل في الولايات الشمالية بنيجيريا والمحتجزين بأحد السجون المختصة، وتحديد الآثار النفسية والاجتماعية لجرائمهم،

[20] (البقرة: 179).

ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج المسحي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن مقابلات شخصية، طبقت على عدد (23) جاني، وتوصلت الدراسة بأن الخصائص المشتركة لمرتكبي جريمة القتل تتمثل بأنهم من ذوي الأسبقيات الجنائية، ومن فئة ذوي الدخل المحدود، ومن الأرياف، واتضح أن معظم مرتكبي جرائم القتل واجهوا ضغوطاً نفسية في آخر ثلاث سنوات قبل الجريمة، وتبين أن لجريمة القتل آثاراً نفسية متعددة أهمها الشعور بالذنب، والقلق، والأرق، والهلوسة، أما الآثار الاجتماعية فكان أهمها ضعف في المهارات الاجتماعية لديهم، وحب الانطواء، وتفكك أسرهم.

3- **دراسة الغامدي (2010م) بعنوان: "علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة"**. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على علاقة جريمة القتل بالعوامل الاجتماعية من وجهة نظر ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقها على عينة بلغت (97) ضابطاً من منطقة الباحثة يمثلون كافة مجتمع الدراسة، فاسترد (90) استبانة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والمسكرات بالجريمة، وهناك علاقة بين نوعية مشاهدة القنوات الفضائية بالجريمة، وتبين أن هناك علاقة بين مستوى دخل الفرد بالجريمة، وأن هناك علاقة بين مستوى التعليم بالجريمة.

4- **دراسة القحطاني (2010م) بعنوان: "جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية"**. هدفت الدراسة إلى الوقوف على عوامل جرائم القتل في سجن أبها بالمملكة العربية السعودية وأهم آثارها الاجتماعية، ولتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي، وأعد استبانة طبقها على عينة بلغت (200) نزيلاً، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أهم عوامل الجريمة تتمثل بالظروف والعوامل الاجتماعية ثم الاقتصادية، وتبين أن أهم آثار جريمة القتل الاجتماعية هو انتشار الجريمة الجنسية، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة، وبينت الدراسة أن مرتكبي الجريمة غالباً من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وأن معدل انتشار الجريمة في المدن أعلى من المناطق السكنية الأخرى.

5- **دراسة الهوبي (2008م) بعنوان: جريمة القتل، أهم الأسباب والوقاية.** هدفت الدراسة إلى كتابة البحث عن أسباب كثرة قتل الأنفس البريئة في هذا الزمان، وفي الأزمنة القادمة كما أخبرنا ﷺوقد تناول البحث موضوع: (جريمة القتل : أهم الأسباب والوقاية) بالدراسة الموضوعية القرآنية المبنية على الاستدلال، والتحليل، والاستنباط، ودقة العلاج،والوقاية، وأثبت الباحث بالأدلة أن أهم أسباب القتل ظلماً: الحسد، والكفر ، والفقر، والعار، والسكر، والولاء للكفار، والبغي، وعرَّف البحث كل

سبب لغة واصطلاحاً، وحكمه، وخطوات ووسائل وطرق الوقاية منه، ومن أثره القتل ظلماً، والتي منها: التأثير والعقاب الديني، والتأثير والعقاب الدنيوي، وتأثير الدولة وسياستها في ذلك.

وكانت أهم النتائج أن قتل النفس البريئة من أعظم الذنوب وفيه اعتداء على حق الله، والقتيل، وأهله، ومجتمعه، ويعتبر قتلاً للناس جميعاً، ولذلك رتب الله عليه عقاباً دنيوياً، وهو القصاص أو الدية المغلظة، إضافةً إلى الفضيحة، وعلاوة على انتقام الله، ورتب عقاباً أخروياً يشمل دخول جهنم، والخلود فيها، وغضب الله، والعذاب العظيم. وأكدت الدراسة على أن الحسد من أهم أسباب القتل، وعلاجه بالتقوى، والرضا بالقضاء والقدر، والعمل والدعاء والتوكل، والحذر على الإيمان والحسنات منه، والوقاية من أثره القتل بما ذكر في البند الأول، والكفر أخطر أسباب القتل، وعلاجه: بالإسلام والإيمان، والوقاية من أثره القتل بالتمكين لشرع الله وللمؤمنين، والإعداد والرباط والجهاد. والفقر سببٌ للقتل ، وعلاجه: بالسعي للرزق والتوكل، وقراءة سورة الواقعة كل يوم، والدعاء، وصلة الرحم، والشكر لله، وتوزيع الزكاة والصدقات، والثروات، وفرص العمل بالعدل، والوقاية من أثره القتل: بما ذكر في البند الأول.

6- **دراسة السيد (2004م) بعنوان: "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"**هدفت الدراسة إلى الوقوف على أبعاد جريمة القتل الاجتماعية والجنائية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للتعرف على طبيعة الظاهرة، ومنهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل ؛للتعرف على خصائص الجناة والضحايا، هذا بالإضافة إلى المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الجينولوجي، لتوضيح العلاقة بين القرابة والثأر، والمنهج الأنثروبولوجي بوسائله المتعددة من خلال معايشة الباحث لأهالي القرية، كما واستخدمت الدراسة بعض الأدوات التي تتسق مع المناهج المستخدمة، ومنها دليل المقابلة، والملاحظة البسيطة، والإحصاء، والإخباريين.

وتوصلت الدراسة إلى أن لجريمة القتل آثار اقتصادية، واجتماعية، ونفسية مدمرة على عائلات الجناة، وعائلات الضحايا بالإضافة إلى المجتمع المحلى.

7- **دراسة الصالح (2002م) بعنوان:"التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة في المجتمع الأردني من عام (1967- 1990)**. هدفت الدراسة إلى معرفة دور التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة في المجتمع الأردني ما بين عامي (1967 - 1990)؛ حيث استخدم الباحث السجلات الإحصائية لدائرة التحقيقات الجنائية للأمن العام في وزارة الداخلية، حيث وتبين فيها أن أكثر الجرائم إضرارًا بالمجتمع الأردني هي جرائم الثأر والقتل، وقد شكلت (13%)من أهم دوافعها في المجتمع الأردني هو الطمع، والجشع، وضعف الوازع الديني، والأخلاقي، والتفكك الأسري، وزيادة تكاليف الحياة.

التعقيب على الدراسات السابقة:-

تناولت الدراسات السابقة جريمة القتل، وعواملها الاجتماعية بشكل عام، واستخدم الباحثون مناهج متعددة منها المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، وكانت الدراسات السابقة إما مكتبية من خلال مراجعة البحوث والمسوح، أو ميدانية من خلال استطلاع آراء عينة من المجرمين أو عينة من ضباط التحقيق. وتوصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج أهمها: العوامل المرتبطة بالجريمة كالجنس مثل دراسة (العبد الله، 2011م)، و(القحطاني، 2010م)، والمستوى التعليمي مثل دراسة (الغامدي، 2010م)، والظروف المادية الصعبة مثل دراسة (الغامدي، 2010م) و(القحطاني، 2010م)، والعامل الوراثي، أو ضعف الوازع الديني مثل دراسة (الصالح، 2002م).

وتتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في أنها تتعلق بالعوامل الاجتماعية المرتبطة بجريمة القتل، وتتفق إلى حد ما مع دراسة (القحطاني، 2010م) لكنها تختص بأنها تتناول أسبابها وفقاً لأربعة أبعاد، وهي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد النفسي، والبعد الديني، كذلك فإن الدراسة الحالية تهتم بالآثار الاجتماعية للجريمة. حيث لاحظت الباحثة ندرة الدراسات المهتمة بالعوامل والآثار الاجتماعية المترتبة على جريمة القتل على المستوى المحلي، وتختلف عن غيرها بأنها تطبق في سجن غزة المركزي؛ كما تختلف عن جميع الدراسات السابقة في من حيث مكان وزمان تطبيق الدراسة.

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها تفسير نتائج الدراسة الحالية، والتعرف إلى بعض خصائص مرتكبي جرائم القتل، وهذا ساعد في بناء استبانة الدراسة، كذلك استفادت الباحثة من الدراسات في التعرف إلى بعض العوامل المرتبطة بجريمة القتل.

المنهجية والإجراءات

تهتم الدراسة بأسباب جريمة القتل في قطاع غزة، وأهم الآثار الاجتماعية لهذه الجريمة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بمجموعة من الإجراءات الميدانية، وتعرض الباحثة فيما يلي لأهم هذه الإجراءات هي: منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وطريقة تصحيح البيانات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

أولاً: منهج الدراسة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه أنسب المناهج في الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ويقوم على أساس تناول ظاهرة كما هي في الواقع، ومحاولة تفسيرها، وجمع البيانات حولها، بهدف تبويب البيانات وتحليلها، وصولاً لنتائج واقعية دون تدخل الباحثة في مجرياتها، كما لجأت الباحثة لأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة للوقوف على أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية.

ثانياً: مجتمع الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموقوفين في سجن غزة المركزي بتهمة جريمة القتل، ويبلغ عددهم (310) حسب ما أفادت إدارة سجن غزة المركزي.

عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار عينة بطريقة عشوائية بسيطة بلغت (155) فرداً، أي بنسبة (50%) من المجتمع الأصلي للدراسة، طبقت عليهم أداة الدراسة (الاستبانة)، فاستجاب منهم (129) فرداً، بنسبة استجابة بلغت (83.23%). وبناءً على ذلك فإن عينة الدراسة الفعلية تساوي (41.613%) من المجتمع الأصلي للدراسة.

أداة الدراسة (الاستبانة):

قامت الباحثة بمطالعة الأدبيات السابقة المتعلقة بدوافع جريمة القتل، كما اطلعت على بعض التفاصيل المتعلقة بجرائم القتل في قطاع غزة، وبناءً على ذلك حددت أبعاد ومجالات الاستبانة، لتنقسم إلى مجالين: الأول يتعلق بأسباب جريمة القتل، والثاني يتعلق بالآثار الاجتماعية لجريمة القتل، وكانت الاستبانة في صورتها النهائية عبارة عن (47) فقرة، وذلك على النحو الآتي:-

المجال الأول: أسباب جريمة القتل، وكانت عبارة عن (35) فقرة تتوزع إلى الأبعاد التالية:

1- البعد الاجتماعي (13 فقرة).
2- البعد الاقتصادي (10 فقرات).
3- البعد النفسي (7 فقرات).
4- البعد الديني (5 فقرات).

المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل (12) فقرة.

وتأكدت الباحثة من صدق الاستبانة، وثبات نتائجها من خلال إجراءات ميدانية عدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: صدق الاستبانة.

تأكدت الباحثة من صدق الاستبانة من خلال الطرق التالية:

1- **طريقة صدق المحكمين:** حيث عرضت الباحثة الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بمجالات علم النفس، والخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وتم تعديل وحذف بعض الفقرات ، وأخذت الباحثة بآراء معظم المحكمين وعددهم (5).

2- **طريقة صدق الاتساق الداخلي:** ويعتمد على علاقة الفقرات بالبعد الذي تنتمي إليه، وبناءً على ذلك قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح معاملات الارتباط بين فقرات مجال (أسباب جريمة القتل) والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

م.	معامل الارتباط	قيمة (Sig.)	م.	معامل الارتباط	قيمة (Sig.)
أولاً: البعد الاجتماعي			.6	**0.575	0.000
.1	**0.733	0.000	.7	*0.385	0.016
.2	**0.587	0.000	.8	**0.502	0.001
.3	**0.535	0.000	.9	**0.648	0.000
.4	**0.513	0.001	.10	**0.630	0.000
.5	**0.659	0.000	ثالثاً: البعد النفسي		
.6	**0.710	0.000	.1	**0.438	0.005
.7	**0.626	0.000	.2	**0.519	0.001
.8	**0.746	0.000	.3	**0.475	0.002
.9	**0.477	0.002	.4	**0.452	0.003
.10	**0.590	0.000	.5	**0.495	0.001
.11	**0.699	0.000	.6	*0.393	0.013
.12	**0.620	0.000	.7	**0.683	0.000
.13	**0.630	0.000	رابعاً: البعد الديني		
م.	ثانياً: البعد الاقتصادي		.1	**0.507	0.001
.1	**0.587	0.000	.2	**0.490	0.001
.2	**0.789	0.000	.3	**0.760	0.000
.3	**0.705	0.000	.4	**0.597	0.000
.4	**0.710	0.000	.5	*0.338	0.033
.5	**0.470	0.002			

** ر الجدولية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.01) تساوي (0.38)

* ر الجدولية عن درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05) تساوي (0.31)

يوضح الجدول رقم (1) أن جميع قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكانت قيم معاملات الارتباط أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية، وهذا يدلل على أن جميع فقرات مجال أسباب جريمة القتل دالة وقادرة على قياس ما وضعت لأجل قياسه.

جدول رقم (2) يوضح معاملات الارتباط بين فقرات مجال (الآثار الاجتماعية لجريمة القتل) والدرجة الكلية لفقراته

م.	معامل الارتباط	قيمة (Sig.)	م.	معامل الارتباط	قيمة (Sig.)
.1	**0.723	0.000	.7	*0.397	0.012
.2	*0.341	0.031	.8	*0.389	0.013
.3	**0.542	0.000	.9	**0.593	0.000

.4	*0.335	0.034	.10	*0.406	0.011
.5	**0.744	0.000	.11	**0.676	0.000
.6	**0.628	0.000	.12	**0.494	0.002

**** ر الجدولية عند درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.01) تساوي (0.38)**

**** ر الجدولية عن درجة حرية (38)، ومستوى دلالة (0.05) تساوي (0.31)**

يوضح الجدول رقم (2) أن جميع قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكانت قيم معاملات الارتباط أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية، وهذا يدلل على أن جميع فقرات مجال الآثار الاجتماعية لجريمة القتل دالة وقادرة على قياس ما وضعت لأجل قياسه.

ثانياً: ثبات الاستبانة.

يقصد بالثبات استقرار النتائج، وعدم تغيرها بشكل جوهري لو أعيد تطبيق الاستبانة على مجتمع الدراسة الأصلي تحت نفس الظروف والشروط المواتية، وتم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال الطرق والأساليب التالية:

1- **طريقة معاملات ألفا كرونباخ:** حيث حسبت الباحثة معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها

م.	المجال	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	المجال الأول: أسباب جريمة القتل	35	0.890
2	المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	12	0.860
الدرجة الكلية للاستبانة		**47**	**0.934**

يوضح الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ مرتفعة، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية لمجال أسباب جريمة القتل (0.890)، وللدرجة الكلية لمجال الآثار الاجتماعية لجريمة القتل (0.860)، وللدرجة الكلية (0.934).

2- **طريقة التجزئة النصفية:** تعتمد هذه الطريقة على أساس تقسيم الاستبانة، ومجالاتها، وأبعادها إلى فقرات فردية رتب، وفقرات زوجية رتب، وإيجاد العلاقة بينها، ومن ثم تصحيح العلاقة باستخدام معادلة سبيرمان براون $\frac{2R}{R+1}$ عند تساوي طرفي الارتباط، أو معادلة جتمان $2\left(1-\frac{ع_1^2+ع_2^2}{ع^2}\right)$ عند عدم تساوي طرفي الارتباط، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4) يوضح معامل الارتباط بين الفقرات فردية الرتب والفقرات زوجية الرتب لكل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها

البيان	الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	35	0.758	0.860	0.00
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	12	0.718	0.836	0.00
الدرجة الكلية للاستبانة	**47**	**0.863**	**0.923**	**0.00**

يتضح من جدول (4) أن معاملات الارتباط دالة وقوية، حيث بلغ معامل الارتباط بين الفقرات فردية الرتب وزوجية الرتب (0.863)، وبعد التصحيح (0.923). وهي نسب مرتفعة.

تصحيح وترميز البيانات:

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة وفق سلم ليكارت الخماسي الترتيب، وتم تصحيح البيانات وترميزها إلى برنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science (SPSS IBM- Version 22.0)، ولتحديد طول فقرة المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفقرة الأولى وهكذا، وجدول رقم (5) يوضح أطوال الفقرات، والوزن النسبي المقابل لكل صنف:

جدول رقم (5): طريقة إدخال البيانات وترميزها

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الترميز للحاسب الآلي	5	4	3	2	1
الفترة	4.2-5.0	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1 -1.8
الوزن النسبي المقابل	More than 84%	68%- 84%	52%- 68%	36%- 52%	Less than 36%

عرض النتائج ومناقشتها:

تعرض الباحثة من خلال هذا الجزء إجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من فروضها، وذلك بالاعتماد على أنسب الاختبارات الاحصائية، حيث تم تحديد الاختبارات المناسبة من خلال الكشف عن طبيعة منحنى البيانات، كما ويعرض هذا الجزء التوصيات المناسبة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج.

اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدمت الباحثة اختبار (كولمجروف–سمرنوف) (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)، للتعرف على اعتدالية منحنى البيانات، وكانت النتائج كما هو مبين بالجدول التالي رقم (6):

جدول رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (1- Sample Kolmogrov- Smirnov)

م.	المقياس	الفقرات	قيمة (Z)	قيمة (Sig.)
1	المجال الأول: أسباب جريمة القتل	35	1.497	0.134
2	المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	12	1.674	0.094

* Z الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي (1.96)

** Z الجدولية عند مستوى الدلالة (0.01) تساوي (2.58)

يوضح الجدول رقم (6) أن قيم (Sig.)، كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه فإن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، ويجب استخدام اختبار معلمية.

نتائج السؤال الأول ومناقشتها: ما طبيعة وخصائص مرتكبي جريمة القتل في قطاع غزة؟

للإجابة عن السؤال الأول، قامت الباحثة بتطبيق استمارة بيانات شخصية تتعلق بالمتهمين بجريمة القتل، وطبيعة الجريمة التي ارتكبوها، ويعرض الجدول رقم (7) الخصائص الشخصية لعينة الدراسة حسب متغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، ومكان الإقامة، ونوع الجريمة، ودرجة القرابة مع القتيل:

الجدول رقم (7): توزيع عينة لدراسة حسب متغيراتهم الشخصية

البيان	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 20 سنة	11	8.53
	من 20 إلى أقل من 30 سنة	63	48.83
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	29	22.48
	40 سنة فأكثر	26	20.16

الإجمالي		**129**	**100.0**
المستوى التعليمي	أمي لا يقرأ لا يكتب	23	17.80
	المرحلة الأساسية	32	24.80
	المرحلة الثانوية	47	36.40
	دبلوم	18	14.00
	بكالوريوس	9	7.00
	دراسات عليا	0	0.00
الإجمالي		**129**	**100.0**
الدخل الشهري	أقل من 2000 شيقل	104	80.60
	2000 إلى أقل من 3000 شيقل	14	10.90
	3000 شيقل فأكثر	11	8.50
الإجمالي		**129**	**100.0**
مكان الإقامة	مدينة	66	51.20
	مخيم	42	32.60
	قرية	21	16.30
الإجمالي		**129**	**100.0**
نوع الجريمة	قتل عمد	17	13.20
	قتل دفاع عن النفس	21	16.30
	قتل دفاع عن العرض	25	19.40

	قتل خطأ	66	51.20
الإجمالي		**129**	**100.0**
درجة القرابة مع القتيل	أب	4	3.10
	أخ	5	3.90
	أم	2	1.60
	عم	4	3.10
	ابن عم	17	13.20
	أحد أفراد المجتمع من قبيلتك	38	29.50
	خارج أفراد القبيلة	59	45.70
الإجمالي		**129**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (7) بعض الخصائص الشخصية لعينة الدراسة، حيث يتضح للباحثة بأن معظم أفراد العينة من ذوي الفئات الشابة، حيث كان (8.53%) أعمارهم لم تتجاوز (20 سنة)، وكان (48.83%) أعمارهم تتراوح ما بين (20 إلى أقل من 30 سنة)، في حين كان (22.48%) من العينة من الفئة العمرية (30 إلى أقل من 40 سنة)، وكان (20.16%) أعمارهم تجاوزت (40 سنة).

وبذلك يتضح أن معظم مرتكبي جرائم القتل من ذوي الشهادات المدرسية، وليس الجامعية، ما عدا فئة الأميون التي كانت بنسبة (17.8%) أميون، وكان (24.80%) مرحلة أساسية، وكان (36.40%) مرحلة ثانوية، وكان (14%) من ذوي حملة درجة الدبلوم، وكان (7%) من حملة البكالوريوس. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (القحطاني، 2010م)، ودراسة (الغامدي، 2010م).

وكان معظم مرتكبي جرائم القتل من ذوي الدخل الشهري المحدود (أقل من 2000 شيقل) بلغت نسبتهم (80.60%)، وكان (10.90%) منهم من ذوي الدخل المتوسط (2001 إلى 3000 شيقل)، وكان (8.50%) منهم من ذوي الدخل المرتفع نسبياً (أكثر من 3000 شيقل). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (القحطاني، 2010م)، ودراسة (الغامدي، 2010م).

أما بالنسبة لمكان الإقامة، فكان معظم أفراد العينة من سكان المدن بنسبة بلغت (51.20%)، وكان (32.60%) من سكان مخيمات اللجوء في قطاع غزة، بينما كان (16.30%) من العينة من سكان القرى، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (القحطاني، 2010م).

ويتضح من الجدول رقم (1) أن (13.20%) من العينة تعمدوا القتل، فيما كان (16.30%) كان القتل بدافع الدفاع عن النفس، وكان (19.40%) من العينة ارتكبوا جريمة القتل للدفاع عن العرض، فيما كانت النسبة الأكبر للقتل الخطأ (51.20%).

ونلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن (45.70%) من العينة قتلوا من خارج العائلة، فيما كان (55.30%) كانت ضحاياهم من أفراد العائلة، وتنوعت ما بين قتل الأب، والأم، والأخ، وابن العم، والعم، أو فرداً آخر من الأسرة.

نتائج السؤال الثاني ومناقشتها: ما أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة؟

للإجابة عن السؤال قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الوصفية المناسبة والتي تشمل: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاوزان النسبية والرتب لكل فقرة من فقرات مجال أسباب جريمة القتل، والدرجة الكلية لأبعادها، وفيما يلي عرض لأهم النتائج:

جدول رقم (8):الإحصاء الوصفي لأبعاد مجال أسباب جريمة القتل والدرجة الكلية لفقراته

م.	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	البعد الاجتماعي	3.241	0.845	64.82	2
2	البعد الاقتصادي	3.107	0.924	62.14	3
3	البعد النفسي	2.989	0.921	59.78	4
4	البعد الديني	3.571	1.21	71.42	1
	جميع الأسباب	3.2	0.817	64	

يتضح من جدول رقم (8) أن الوزن النسبي للدرجة الكلية لأسباب ارتكاب جريمة القتل بلغ (64%)، وهي نسبة متوسطة، وكانت أكثر هذه الأسباب هي البعد الديني بوزن نسبي بلغ (71.42%)، يليه البعد الاجتماعي بوزن نسبي بلغ (64.82%)، ثم البعد الاقتصادي بوزن نسبي بلغ (62.14%)، وجاء في الرتبة الأخيرة البعد النفسي بوزن نسبي بلغ (59.78%). وترى الباحثة بأن جريمة القتل من أعظم الجرائم، التي نهى عنها إسلامنا الحنيف، قال تعالى: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (الأنعام: 151). وضعف الوازع الديني عند البعض قد يدفعه للاستهتار بالنفس البشرية، وارتكاب جريمة القتل، ومهما كانت الأسباب والدوافع فإن

جريمة القتل تعد من أكثر الجرائم التي تعمل على تفكك المجتمعات، وانتشار الفوضى، وتفسر الباحثة ذلك من جهة أخرى؛ حيث يخضع مرتكبو الجرائم لحلقات دينية وإرشادية ترفع من مستوى وعيهم للأخطاء التي ارتكبوها، فعزى معظمهم أسباب ارتكاب الجريمة إلى جهله من النواحي الدينية، وضعف إيمانه، وجاءت الأسباب الاجتماعية في الرتبة الثانية؛ كون الفرد يعيش بمحيط اجتماعي يتأثر به، فالتنشئة الاجتماعية المتسلطة وتفكك الأسر وضعف الرقابة الأسرية، والولاء للعشيرة وغيرها من الدوافع التي تؤثر في الفرد، وقد تدفعه لتبني أفكار شاذة حول جريمة القتل، وتتفق النتائج الواردة مع بعض الدراسات السابقة خاصة دراسة (الصالح، 2002م). وتعرض الجداول التالية الإحصاء الوصفي لكل بعد من أبعاد أسباب ارتكاب جريمة القتل:

جدول رقم (9):الاحصاء الوصفي لفقرات البعد الاجتماعي والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	المشاكل الأسرية سبب في ارتكاب جرائم القتل	3.194	1.475	63.88	9
2	رفاق السوء سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.295	1.466	65.9	5
3	التنشئة الاجتماعية المتسلطة سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.21	1.356	64.2	8
4	الانتقام للعرض والشرف سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.504	1.47	70.08	2
5	الثأر سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.621	1.465	72.42	1
6	فقدان الضوابط الاجتماعية سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.287	1.342	65.74	6
7	الفراغ الذي يعانيه الفرد قد يسبب جريمة القتل	3.156	1.349	63.12	10
8	الظروف المعيشية المتدنية سبب في ارتكاب الجريمة	3.249	1.442	64.98	7
9	فساد البيئة الاجتماعية سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.481	1.353	69.62	3
10	مستوى الدخل المتدني يدفع إلى ارتكاب جريمة القتل	3.047	1.38	60.94	12
11	إدمان المخدرات عامل مهم لارتكاب جريمة القتل	3.342	1.439	66.84	4
12	ضعف الرقابة الأسرية سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.132	1.308	62.64	11
13	تدني المستوى التعليمي يدفع إلى ارتكاب هذه الجريمة	2.613	1.46	52.26	13
	البعد الاجتماعي	**3.241**	**0.845**	**64.82**	

يتضح من الجدول (9) أن الأوزان النسبية تراوحت ما بين (72.42% إلى 52.26%) وهي نسب ما بين متوسطة إلى مرتفعة، ويتضح أن أكثر هذه الأسباب الفقرة رقم (5)، وتنص على أن (الثأر سبب في ارتكاب جريمة القتل) بوزن نسبي بلغ (72.42%)، يليها الفقرة رقم (4)، وتنص على (الانتقام للعرض والشرف سبب في ارتكاب جريمة القتل)، بوزن نسبي بلغ (70.08%)، ثم الفقرة رقم (9)، وتنص على (فساد البيئة الاجتماعية سبب في ارتكاب جريمة القتل)، بوزن نسبي بلغ (69.94%)، فيما كانت أدنى هذه

الأسباب الفقرة رقم (13)، ونصها (تدني المستوى التعليمي يدفع إلى ارتكاب هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (52.26%).

جدول رقم (10):الإحصاء الوصفي لفقرات البعد الاقتصادي والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	الفقر سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.109	1.438	62.18	7
2	البطالة سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.063	1.385	61.26	8
3	جرائم السرقة تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل	3.194	1.318	63.88	4
4	الغنى يلعب دوراً مهماً في جريمة القتل	2.745	1.538	54.9	9
5	عدم كفاية الدخل سبب في جريمة القتل	3.179	1.45	63.58	5
6	الرغبة في الحصول على المال سبب في هذه الجريمة	3.295	1.372	65.9	2
7	الخلافات على الميراث سبب في ارتكاب هذه الجريمة	3.38	1.283	67.6	1
8	تدني المستوى المعيشي يسهم في ارتكاب جريمة القتل	3.163	1.402	63.26	6
9	التنافس بين الأفراد في البيع والشراء سبب في ارتكاب جريمة القتل.	2.737	1.401	54.74	10
10	التدني الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني بغزة ساهم في ارتكاب الجريمة	3.21	1.514	64.2	3
	البعد الاقتصادي	**3.107**	**0.924**	**62.14**	

يتضح من جدول رقم (10) أن الأوزان النسبية كانت متوسطة حيث كانت أكثر الأسباب الاقتصادية الدافعة لجريمة القتل في قطاع غزة الفقرة رقم (7)، وتنص على (الخلافات على الميراث سبب في ارتكاب هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (67.60%)، يليها الفقرة رقم (6)، وتنص على (الرغبة في الحصول على المال سبب في هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (65.90%)، يليها الفقرة رقم (10)، وتنص على (التدني الاقتصادي الذي حصل في المجتمع الفلسطيني في غزة ساهم في ارتكاب الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (64.20%)، بينما كانت أقل هذه الأسباب الفقرة رقم (9)، وتنص على (التنافس بين الافراد في البيع والشراء سبب في ارتكاب جريمة القتل)، بوزن نسبي بلغ (54.74%). وبعد اطلاع الباحثة على بعض حالات وجرائم القتل، فإن هناك العديد من الجرائم، كان سببها الوضع الاقتصادي ، حيث ارتكب بعض أفراد العينة جريمة القتل لإخفاء جريمة تسبقها وهي السرقة، أو قام بجريمة القتل من أجل الحصول على المال، وهناك بعض الحالات التي تفاقمت عليهم الديون بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، فارتكب جريمة القتل بحق دائنيه، أو ارتكب جريمة القتل من أجل السرقة وسداد ديونه.

جدول رقم (11):الإحصاء الوصفي لفقرات البعد النفسي والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	قلة الوعي بأثر هذه الجريمة يدفع إلى ارتكابها	3.21	1.407	64.2	1
2	الاكتئاب والحزن سبب في هذه الجريمة	3.055	1.313	61.1	3
3	ضعف المهارات الشخصية مثل الحوار سبب في ارتكاب الجريمة	2.807	1.376	56.14	6
4	الإسراف في تناول الأدوية سبب في جريمة القتل	2.977	1.389	59.54	4
5	فقدان الثقة بالنفس سبب في ارتكاب هذه جريمة القتل	2.783	1.329	55.66	7
6	العدوانية سبب في هذه الجريمة	3.14	1.304	62.8	2
7	القلق والتوتر الكثير سبب في ارتكاب هذه الجريمة	2.954	1.328	59.08	5
	البعد النفسي	**2.989**	**0.921**	**59.78**	

يتضح من جدول رقم (11) أن معظم النسب جاءت متوسطة، وكانت أهم الأسباب النفسية المؤدية لجريمة القتل الفقرة رقم (1)، وتنص على أن (قلة الوعي بأثر هذه الجريمة يدفع الى ارتكابها)، حيث جاءت بوزن نسبي بلغ (64.20%)، يليها الفقرة رقم (6)، وتنص على (العدوانية سبب في هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (62.80%)، ثم الفقرة رقم (2)، وتنص على (الاكتئاب والحزن سبب في هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (61.10%). فيما جاءت الفقرة رقم (5) في الرتبة الأخيرة بين الأسباب النفسية، وتنص على (فقدان الثقة بالنفس سبب في ارتكاب هذه جريمة القتل)، بوزن نسبي بلغ (55.66%). وترى الباحثة بأن معظم الأسباب النفسية كانت متدنية، ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها: أن ارتكاب جريمة القتل كانت لأسباب محددة منها ما يتعلق بالعرض، أو الدفاع عن النفس أو السرقة، وبالتالي الجوانب النفسية لم تكن حاضرة، وأن الأفراد الذين يعانون أمراضاً نفسية يشعرون بالخوف الشديد، وهذا يدفعهم إلى العزلة والانطواء، وبالتالي لا يرتكب جرائم تحت تأثير الضغط والاضطراب النفسي.

جدول رقم (12):الإحصاء الوصفي لفقرات البعد الديني والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	عدم وجود القدوة الصالحة سبب في الجريمة	3.535	1.496	70.7	3
2	عدم الوعي الديني يسهم في زيادة هذه الجريمة	3.659	1.456	73.18	1
3	ضعف القيم الأخلاقية لدى الفرد يسهم في هذه الجريمة	3.512	1.399	70.24	5
4	ضعف الوازع الديني سبب في ارتكاب الجريمة	3.52	1.382	70.4	4
5	ضعف الإحساس برقابة الأهل دفع إلى ارتكاب هذه الجريمة	3.628	1.49	72.56	2
	البعد الديني	**3.571**	**1.21**	**71.42**	

يتضح من الجدول رقم (12) بأن الأسباب الدينية كانت مرتفعة، وجاءت أهم هذه الأسباب الفقرة رقم (2)، وتنص على أن (عدم الوعي الديني يسهم في زيادة هذه الجريمة)، حيث جاءت بوزن نسبي بلغ (73.18%)، يليها الفقرة رقم (5)، وتنص على أن (ضعف الإحساس برقابة الاهل دفع إلى ارتكاب هذه الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (72.56%)، ثم الفقرة رقم (1)، وتنص على (عدم وجود القدوة الصالحة سبب في الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (70.70%)، يليها الفقرة رقم (4)، وتنص على (ضعف الوازع الديني سبب في ارتكاب الجريمة)، بوزن نسبي بلغ (70.40%)، فيما جاءت أقل هذه الأسباب الفقرة رقم (3)، وتنص على (ضعف القيم الأخلاقية لدى الفرد يساهم في هذه الجريمة)، بوزن نسبي مرتفع بلغ (70.24%). وترى الباحثة بأن الإيمان بالله، والإيمان بالقضاء والقدر، والتقرب من الله يعزز مخافة الله، وبالتالي يعرف الفرد عواقب الجريمة خاصة وأن جريمة القتل من الكبائر، وعاقبتها وخيمة وهي الخلود في النار، وجدير بالذكر أن معظم مرتكبي جريمة القتل من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، أي أنهم يعانون من الجهل، لاسيما وأن المؤسسات التربوية تعزز الوعي الديني، وتعزز بعض الأخلاق الإسلامية والتربوية.

نتائج السؤال الثالث ومناقشتها: ما أهم الآثار الاجتماعية لارتكاب جريمة القتل في قطاع غزة؟

للإجابة عن السؤال الثالث قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الوصفية المناسبة: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والرتب لكل فقرة من فقرات مجال الآثار الاجتماعية لجريمة القتل، والدرجة الكلية لفقراته، وفيما يلي عرض لأهم النتائج:

جدول رقم (13):الاحصاء الوصفي لفقرات مجال الآثار الاجتماعية لجريمة القتل والدرجة الكلية لفقراته

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	البطالة	3.411	1.55	68.22	4
2	الفقر	3.396	1.487	67.92	5
3	التفكك الأسري	3.512	1.415	70.24	1
4	عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية	3.272	1.419	65.44	6
5	القلق والتوتر عند أفراد الأسرة	3.14	1.391	62.8	9
6	انحراف أفراد الأسرة	3.427	1.334	68.54	3
7	تفشي الإدمان في المجتمع	3.512	1.421	70.24	2
8	الطلاق	2.737	1.429	54.74	11
9	انتشار الجريمة الجنسية	3.094	1.378	61.88	10
10	فشل الأبناء في الدراسة	2.628	1.376	52.56	12
11	الانحراف السلوكي	3.187	1.34	63.74	7
12	الحرمان من العيشة المناسبة	3.171	1.432	63.42	8
	الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	**3.207**	**1.043**	**64.14**	

يتضح من جدول رقم (13) أن الأوزان النسبية كانت مرتفعة إلى متوسطة، وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل هي الفقرة رقم (3)، وتنص على (التفكك الأسري)، بوزن نسبي بلغ (70.24%)، يليها الفقرة رقم (7)، وتنص على (تفشي الإدمان في المجتمع) بوزن نسبي بلغ (70.24%)، وهو نفس الوزن النسبي للفقرة الأولى مع اختلاف الانحراف المعياري، يليها الفقرة رقم (6)، وتنص على (انحراف أفراد الأسرة)، وبوزن نسبي بلغ (68.54%)، ثم الفقرة رقم (1)، وتنص على (البطالة)، بوزن نسبي بلغ (68.22%)، فيما كانت الفقرة رقم (10) ذات الرتبة الأخيرة، وتنص على أن (فشل الأبناء في الدراسة)،حيث جاءت بوزن نسبي بلغ (52.56%).

وترى الباحثة بأن مرتكب جريمة القتل غالباً ما يتم القبض عليه، وآثار جريمته لا تنعكس على المجتمع بشكل مباشر، بل تنعكس في أغلب الظروف على أسرته، لكن مع تطور المجتمع الفلسطيني وتغيير بعض العادات السلبية أصبح لدى الأفراد وعي بأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وبالتالي يتم تحقيق الاندماج الاجتماعي لأسرته، لكن جريمة القتل قد تثير بعض المشكلات خاصة تلك المتعلقة بالأبناء، وتشتت الأسرة، وانحراف الأبناء. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (الغامدي، 2010م)، ودراسة (القحطاني، 2010م)، ودراسة (السيد، 2004م)، ودراسة (الصالح، 2002م).

نتائج السؤال الرابع ومناقشتها: هل توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، ومكان الإقامة، ونوع الجريمة، وصلة القرابة مع القتيل؟

للإجابة عن السؤال الرابع قامت الباحثة باختبار الفروض التالية باستخدام اختبار (Independent Samples T test) للفروق بين مجموعتين مستقلتين، أو اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVAs) للفروق بين ثلاث مجموعات مستقلة فأكثر، وفيما يلي بيان لذلك:

(1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (14): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير العمر

المقياس	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	بين المجموعات	0.839	3	0.280	0.414	0.744
	داخل المجموعات	84.484	125	0.676		
	الإجمالي	85.322	128			
المجال الثاني: الآثار	بين المجموعات	0.655	3	0.218	0.197	0.898

الاجتماعية لجريمة القتل	داخل المجموعات	138.402	125	1.107		
	الإجمالي	139.057	128			

يتضح من جدول رقم (14) أن قيم الاحتمال كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض الصفري: **لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير العمر.**

وترى الباحثة أن أسباب جريمة القتل وآثارها مرتبطة بعوامل اجتماعية وتغيرات في ثقافة المجتمع، وترجع لأسباب تتعلق بالعوامل الأمنية، والسياسية، والاقتصادية الراهنة، وهذه العوامل يخضع لها كافة أفراد المجتمع الفلسطيني، وبالتالي لم تظهر فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات العينة باختلاف متغير العمر.

(2): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (15): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المقياس	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	بين المجموعات	2.377	4	0.594	0.888	0.473
	داخل المجموعات	82.945	124	0.669		
	الإجمالي	85.322	128			
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	بين المجموعات	1.452	4	0.363	0.327	0.859
	داخل المجموعات	137.605	124	1.110		
	الإجمالي	139.057	128			

يتضح من جدول رقم (15) أن قيم الاحتمال كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض الصفري القائل: **لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.**

وترى الباحثة أن معظم عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي المتدني، وبالتالي فإن المستوى التعليمي له تأثيراً في ارتكاب جريمة القتل، لكن لم تظهر فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي، لأن أسباب الجريمة وعواملها اجتماعية تتأثر بعوامل فردية، وأخرى اجتماعية، ومن أهم هذه العوامل تلك المتعلقة بالحالة الأمنية، والسياسية، وسوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في قطاع غزة، بالتالي كانت الأسباب والآثار متقاربة.

(3): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير الدخل الشهري.

الجدول رقم (16): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير الدخل الشهري

المقياس	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	بين المجموعات	1.393	2	0.697	1.046	0.354
	داخل المجموعات	83.929	126	0.666		
	الإجمالي	85.322	128			
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	بين المجموعات	2.006	2	1.003	0.922	0.400
	داخل المجموعات	137.051	126	1.088		
	الإجمالي	139.057	128			

يبين جدول رقم (16) أن قيم الاحتمال كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض الصفري القائل: **لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير الدخل الشهري.**

بينت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) أن معظم مرتكبي الجرائم من ذوي الدخل الشهري المحدود، وبالتالي يؤثر الدخل الشهري على ارتكاب جريمة القتل، ويعد عاملاً من عواملها الاجتماعية، لكن بالنسبة للأسباب والآثار لجريمة القتل، فلم تظهر فروق دالة بين تقديرات العينة باختلاف متغير الدخل الشهري؛ نظراً لارتباط الجريمة والسلوك الإجرامي والانحراف بأسباب مجتمعية تتوفر بنفس الكيفية لكافة المجرمين.

(4): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير مكان الإقامة.

جدول رقم (17): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير مكان الإقامة

المقياس	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	بين المجموعات	0.978	2	0.489	0.731	0.484
	داخل المجموعات	84.344	126	0.669		
	الإجمالي	85.322	128			
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	بين المجموعات	0.103	2	0.052	0.047	0.954
	داخل المجموعات	138.954	126	1.103		
	الإجمالي	139.057	128			

يتضح من جدول رقم (17) أن قيم الاحتمال كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض الصفري القائل: **لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير مكان الإقامة.**

أوضحت النتائج أن معظم مرتكبي الجريمة من سكان المدن، ولم تظهر فروق في تقديرات العينة رغم اختلاف مكان الإقامة لديهم؛ لأن المجتمع الفلسطيني بكافة أطرافه وأطيافه يخضع لنفس النسق الاجتماعي، حيث تتداخل الأسر بعضها ببعض، وتحكمه عادات وتقاليد متقاربة، ولديه نفس الظروف الراهنة والأوضاع المتاحة، وبالتالي أثرت هذه الظروف في استجابات العينة على أسباب ارتكاب جرية القتل وآثارها الاجتماعية.

(5): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير نوع الجريمة.

جدول رقم (18): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير مكان الإقامة

المقياس	مصدر التباين	مجموع المتوسطات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	بين المجموعات	6.936	3	2.312	3.687	0.014
	داخل المجموعات	78.386	125	0.627		
	الإجمالي	85.322	128			
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	بين المجموعات	8.939	3	2.980	2.862	0.040
	داخل المجموعات	130.118	125	1.041		
	الإجمالي	139.057	128			

يتضح من الجدول رقم (18) أن قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض القائل: **توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير نوع الجريمة.**

وللكشف عن اتجاه هذه الفروق استخدمت الباحثة اختبارات بعدية، حيث استخدمت اختبار شيفيه فاستطاع اكتشاف الفروق على المجال الأول (أسباب جرائم القتل)، ولم يتمكن اختبار شيفيه من اكتشاف الفروق بالنسبة للمجال الثاني (الآثار الاجتماعية لجريمة القتل)، فلجأت الباحثة إلى اختبار بعدي آخر وهو (L.S.D) للكشف عن أقل الفروق الدالة إحصائياً، وفيما يلي بيان لذلك:-

جدول رقم (19): اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مجال أسباب جرائم القتل تبعاً لمتغير نوع الجريمة

البيان		قتل عمد	دفاع عن النفس	دفاع عن العرض	قتل خطأ
المتوسط الحسابي		3.40	2.77	3.0171	3.353
المجـــــال الأول: أســـباب جريمـــة القتل	قتل عمد				
	قتل دفاع عن النفس	*0.6283			
	قتل دفاع عن العرض	//0.3812	//0.2471		
	قتل خطأ	//0.0500	*0.5832	//0.3361	

يتضح من جدول رقم (19) أن الفروق كانت لصالح القتل العمد، والقتل الخطأ، وعلى حساب القتل دفاعاً عن النفس، ولعل الفرد الذي قتل وهو يدافع عن نفسه يرى بأنه حمى نفسه من الهلاك، وأنه على حق، ولم يرتكب جريمة، بل مارس حقاً من حقوقه، وبالتالي كانت لديه أسباب القتل أقل، كذلك ترى الباحثة بأن الذي دافع عن نفسه – غالباً ما يكون قد تعرض لأزمة أو محنة لم يكن هو بانتظارها، وبالتالي لا توجد لديه أسباب للقتل، بل كانت ردود فعل لموقف ما. أما الذي قتل عمداً، فهناك دوافع لديه، وأسباب للقتل، قد تكون بسبب السرقة، أو بسبب البحث عن مال، أو لأغراض تتعلق بمشاجرة، أو انتقام من فرد آخر، وبالتالي هناك أسباب وعوامل دافعة للقتل، في حين لم يقصد القاتل بطريقة الخطأ المساس بأرواح الناس، ووجد نفسه في تهمة القتل، فلم يعد قادراً على تحديد الأسباب، أو العوامل التي دفعته، وبالتالي يرى بأن الأسباب متعددة ومتداخلة، حتى أن الباحثة لاحظت بأن القاتل خطأً يتميز بحالة نفسية سيئة، واضطرابات، وصراعات داخلية.

جدول رقم (20): اختبار (L.S.D) للمقارنات البعدية على مجال الآثار الاجتماعية لجرائم القتل تبعاً لمتغير نوع الجريمة

البيان		قتل عمد	دفاع عن النفس	دفاع عن العرض	قتل خطأ
المتوسط الحسابي		3.544	2.722	3.0233	3.343
المجـــال الثـــاني: الآثار الاجتماعيـــة لجريمة القتل	قتل عمد				
	قتل دفاع عن النفس	*0.8219			
	قتل دفاع عن العرض	//0.5208	//0.30111		
	قتل خطأ	//0.2010	*0.62121	//0.32010	

يتضح من جدول رقم (20) أن الفروق لصالح القتل العمد، والقتل الخطأ، وعلى حساب قتل الدفاع عن النفس، وترى الباحثة أن قتل العمد مصيره – غالباً– ما يكون على أساس القاعدة الشرعية (النفس بالنفس)، وبالتالي قد يقتل، وهذا يشعره بالقلق على من خلفه من أسرته، كما أن القتل الخطأ يصيب الفرد باضطرابات وصراعات داخلية حتى وإن تمكن من الخروج من السجن يبدأ بالتفكير بمصيره بيوم الآخرة، وهذه الاضطرابات تنعكس على حياته الاجتماعية، فيما الفرد الذي قتل دفاعاً عن النفس يرى أنه قتل لسبب

وحق من حقوقه، وبالتالي يسعى لإثبات ذاته، وهناك من قتل دفاعاً عن النفس و يفتخر بأنه استطاع أن يواجه تحدياً وموقفاً ولديه شغف الحياة كونه قتل دفاعاً عن نفسه غالباً ما يكون قد تعرض لتحدي بالقتل، وبالتالي أعطي فرصة استكمال الحياة، حتى وإن ارتكب جريمة القتل.

(6): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير صلة القرابة مع القتيل.

جدول رقم (21): اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق تبعاً لمتغير مكان الإقامة

المقياس	صلة القرابة مع القتيل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	قيمة (Sig.)
المجال الأول: أسباب جريمة القتل	من أفراد العائلة	70	3.2171	0.751	0.272	0.786
	خارج أفراد العائلة	59	3.1778	0.894		
المجال الثاني: الآثار الاجتماعية لجريمة القتل	من أفراد العائلة	70	3.2226	1.046	0.188	0.851
	خارج أفراد العائلة	59	3.1879	1.050		

يتضح من جدول رقم (21) أن قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يجب قبول الفرض البديل القائل: **لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغير صلة القرابة مع القتيل.**

وترى الباحثة بأن جريمة القتل من أعظم الجرائم التي يتعامل معها القانون، خاصة وأن معظمها يرتبط بجرائم أخرى، وبالتالي مهما كانت الأسباب فإن الجريمة قد وقعت، وأن الآثار ستكون وخيمة على أسرة القاتل، والمجتمع بشكل عام.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن درجة تقديرات عينة الدراسة لأسباب ارتكاب جريمة القتل بلغت (64%)، وجاء البعد الديني في المرتبة الأولى بوزن نسبي (71.42%)، يليه البعد الاجتماعي بوزن نسبي بلغ (64.82%)، ثم البعد الاقتصادي بوزن نسبي (62.14%)، وجاء في المرتبة الأخيرة البعد النفسي بوزن نسبي (59.78%). وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل: التفكك الأسري بوزن نسبي (70.24%)، ثم تفشي الإدمان في المجتمع بوزن نسبي (70.24%)، ثم انحراف أفراد الأسرة، وبوزن نسبي (68.54%). كما أوضحت نتائج تحليل البيانات أنه لا توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول أسباب جريمة القتل وآثارها الاجتماعية تعزى لمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري ومكان الإقامة، وصلة القرابة مع القتيل، فقط ظهرت فروق تعزى لمتغير نوع الجريمة. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بأهمية تقديم الإرشاد النفسي والديني للمراهقين حول جريمة القتل وآثارها الاجتماعية.

التوصيات والمقترحات:

1- إجراء مزيد من الدراسات تتعلق بخصائص الإجرام، والعوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي، وأسباب ارتكاب الجريمة.
2- دراسة دوافع جريمة القتل وارتباطها بالجرائم الأخرى كالجريمة الجنسية والسرقة وغيرها.
3- صياغة برامج إرشادية وعلاجية للشباب الذين تكرر ارتكابهم للجرائم.
4- إقامة ندوات وأيام دراسية تستهدف الوقوف على خطورة جريمة القتل، والدوافع المسببة لها، ومحاولة الوصول إلى حلول لهذه الدوافع والحد منها.
5- ترى الباحثة أن تحسين الأوضاع الأمنية، والاقتصادية، والسياسية والذي من شأنها الحد من مظاهر الجريمة بشكل عام، وجريمة القتل على وجه الخصوص وضرورة إصدار قوانين وتشريعات نابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فيما يخص جرائم القتل، وإنزال أقصى العقوبات على المستهترين بأرواح الآخرين، خاصة وأن الباحثة لاحظت اختلافاً بين قانون العقوبات الفلسطيني في شطري الوطن.
6- الأخذ بعين الاعتبار أن أسرة الجاني هي أحد مكونات المجتمع، وأن جريمة القتل فردية وهو ما يجب ان تقوم به وسائل الإعلام والمساجد والمؤسسات التعليمية في ترشيد ممارسات والأفراد وسلوكهم وضرورة أن تتضمن البرامج الإعلامية المتعلقة جريمة القتل أو الإجرام بشكل عام حيث أنها تسير وفق القانون، ولا تخضع للمعايير والعادات الاجتماعية، حيث أن هناك عديد من جرائم القتل كانت بدافع الثأر.
7- ضرورة توفير الدعم والمساندة الاجتماعية لأسرة الجاني وأسرة المجني عليه.
8- تضمين المناهج الدراسية في المدارس والمساقات الدراسية في الجامعات لموضوعات تتعلق بالجريمة وآثارها، وانعكاسها على الفرد والمجتمع، وربط ذلك بالجوانب الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر والمراجع العربية.

ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003م)*لسان العرب*، (15) جزء، دار صادر، بيروت، لبنان.

البشير، مازن. (2009م). *مبادئ علم الإجرام*، بغداد: دار الكتب والوثائق.

الجميلي، فتحية عبد الغني. (2001م). *الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة*، عمان: دار المكتبة الوطنية.

زيد، محمد إبراهيم. (1980م). *مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب*، ط2، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر.

السيد، رمضان. (2008م). *الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الصالح، مصلح. (2002م). *التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي*، ط1، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

العبدالله، نوري سعدون. (2011م). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، (1): 132 – 160.*

عبيد، علاء الدين. (2017م). *أسباب ودوافع جريمة القتل من منظور علم الإجرام. يوم دراسي بعنوان: ظاهرة القتل في قطاع غزة الدوافع ووسائل المعالجة*. العيادة القانونية بكلية الحقوق في جامعة الازهر–غزة بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة غزة ضمن مشروع "رؤى جديدة لتطوير التعليم القانوني بالشراكة مع سواسية البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز سيادة القانون: العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بغزة.

عودة، عبدالقادر. (2005م). *التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الغامدي، عبد العزيز بن محمد. (2010م). *علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

القحطاني، محمد ناصر. (2010م). *جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.

Chris, H. Keith, H. Emma, W. (2005). *Criminology. By oxford university press*. Inc, New York.

Mamadow, J. (2011). Psychological and social effects of murders. *Social sciences journal, (24)3: 104 – 136.*